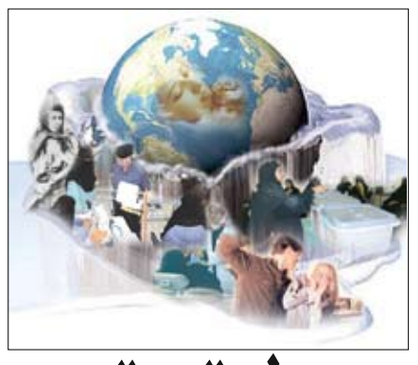

شقائق

فيما سلمن عريضة المليون توقيع إلى مجلس النواب

مئات الطالبات يتظاهرن للمطالبة بتحديد سن الزواج للفتيات بـ(18) عاما

صنعاء / متابعات

ناشدت مديرة منظمة "المدرسة الديموقراطية " أم كلثوم الشامي أعضاء البرلمان إصدار تشريع بتحديد سن زواج الفتيات بعد انتشار ظاهرة "الزواج السياحي " التي يلجأ إليها الميسورون مستغلين حاجة الأسر المعدمة .

جاء ذلك أثناء تظاهر مئات الطالبات اليمنيات الثلاثاء الماضي أمام مقر البرلمان في صنعاء، للمطالبة بسن تشريع يحدد سن الزواج بـ 18 عاماً، وذلك بعد زيادة ظاهرة زواج القاصرات.

وسلمت المتظاهرات لمندوب البرلمان عريضة تحتوي على نحو مليون توقيع من جميع أوساط المجتمع اليمني يطالبون فيها بان يتم تحديد سن الزواج للفتيات ب 18 عاماً.

وتأتي التظاهرة بعد استفحال ظاهرة زواج صغيرات السن من عجائز أثرياء يمتلكون ثروات طائلة، ويستفيدون من مستوى الفقر المدقع في اليمن الذي وصل إلى نحو 59 ٪ حسب إحصائيات رسمية.

وكان جدل قد ساد في الأوساط اليمنية العام الماضي عندما ناقش البرلمان تشريعاً يحدد سن الزواج بـ(17) عاماً.

غير أن البعض أعلنوا عن رفضهم لهذا التشريع بحجة مخالفته للشريعة الإسلامية ، و قالوا إنه إضرار بالمجتمع وأخلاقه جراء تأخير سن الزواج.

وتأجلت مناقشة قانون تحديد سن الزواج إلى أجل غير مسمى بسبب الضغوط التي مارسها أيضا عدد من العلماء السلفيين الذين رفضوا التشريع واعتبروه مخالفا للشريعة.

ظاهرة الطلاق السريع هذه الأيام

مطلقات في العشرين ظاهرة دخيلة على مجتمعنا

الأطفال يدفعون ثمن طيش وحماقة أبويهم والنتيجة مجتمع فاشل اجتماعيا

استطلاع / إبتهال الصالحي

(طلاق عبر sms)

بعد زواج دام سنة وسبعة أشهر تخللتها المشادات من الشهر الرابع للزواج وبعد شد وجذب على أسباب هي أتفه من التفاهة ذهبت (سعاد) إلى بيت أبيها حنقانة مثل كل مرة وفي ثاني يوم - و كان يصادف عيد ميلادها - أرسل لها (حلمي) رسالة sms كل سنة وأنت طالق طالق طالق !! حكاية ولا الأفلام الهندي ...عفوا اقصد المسلسلات التركي حتى نماشي السائد هذه الأيام . وهناك حكايات وروايات تفغر لها الأفواه . عن موضة الطلاق بين الشباب هذه الأيام التي أصبح الطلاق سمة من سماتها فنسبة الطلاق تكاد تعادل نسبة الزواج ... وإذا كان الطلاق تجربة قاسية على امرأة ناضجة تعدت الثلاثين من عمرها ، ترى ما هو أثرها على فتاة لم تتخط العشرين أو تجاوزتها بقليل، خاصة بعد انتشار ظاهرة الطلاق السريع هذه الأيام أو كما يقولون "الزواج على ورقة طلاق".

في هذا الإطار كان لنا البحث عن بعض هذه الحالات لتنقل إلى القراء مدى الاستخفاف برباط الزواج المقدس والى أي مدى يصل استهتار شباب اليوم واستغلالهم في ممارسة ابغض الحلال ..

الطلاق السفري

لم تعد المتزوجة مبكراً محظوظة لفرارها من شبح العنوسة ومشاكلها ، فهي غالباً ما تقع في الطلاق المبكر لتعاني نظرة المجتمع لها على أنها نصف امرأة (فقدت براءة البنات ولم تحتفظ ببريق المرأة المتزوجة) ، ولعل القصة التالية لإحدى المطلقات تحت العشرين توضح مدى مرارة التجربة .

لبنى 25 سنة طلقت بعد 9أشهر من زواجها والسبب من وجهة نظرها أنها تسرعت في الاختيار واكتشفت بعد الزواج أن لسانه طويل ، وعلى كل صغيرة وكبيرة يبدأ في موشح طويل من الشتم والسب " وأنا لا استطيع أن اسكت وأبدأ أنا أيضا الشتم وهكذا في كل مرة حتى فقد كل منا احترامه للآخر حتى قررنا الانفصال " !

أما منال التي تطلقت بعد 3 أشهر من عقد القران وقبل الدخلة فقالت إنها تطلقت « بسبب مزحة تحولت إلى خلاف ومشادة استفزني فيها وقلت له في ساعة غضب لو أنت رجال طلقني وثاني يوم أرسل لي ورقة طلاقي " !! في حين تطلقت صابرين أيضا قبل موعد الدخلة بشهر بعد أن اختلفت مع زوجها على القاعة التي سيتم فيها حفل الزفاف وعندما لم يصلا إلى حل وسط حدث الطلاق ... أما أم ليال فقد تطلقت بعد سنتين ونصف من زواجها بسبب عدم إحساس زوجها بالمسؤولية (على حد تعبيرها) وذلك عندما طلبت منه إحضار حفاضات لابنتهما ذات الستة أشهر في طريق عودته من العمل وعندما نسي إحضارها شبت عاصفة من الشجار الذي تدخل الجيران لإنهائه ولكنها أصرت على الذهاب إلى بيت أهلها وهو كرد فعل على تصرفها وعدم تقديرها له واتهامه انه ليس أبا كبقية الآباء (على حد تعبيره) طلقها معللاً أنها لا تصلح أما لأطفاله فهي تتصرف بهذه الطريقة ومعها طفلة واحدة فكيف ستتصرف عندما يصبحون 4 أو أكثر وتزداد المسؤولية، وهو نفس الاتهام الذي قالته هي عنه ، فكل واحد يحمل الآخر نفس الخطأ ولكن من منهما على صواب يا ترى؟؟

يا أنا يا السكرتيرة

ماجد 28 سنة طلق زوجته بعد سنة واحدة من الزواج والسبب كما يقول «عقلها الصغير وشكوكها المستمرة التي لا أساس لها من الصحة وعدم تقديرها وفهمها لطبيعة عملي فانا اعمل في مجال السياحة وطبيعة عملي غير مقيدة بمواعيد وتحتاج إلى عمل مكتبي وتخليص أوراق و متابعات و... وأنا وسكرتيرتي نكون فريق عمل وعندما أتصل بها أو تتصل بي لغرض العمل تغضب زوجتي وتثور وتتهمني بأنني العب بذيلي وتبدأ بفتح تحقيق طويل وعريض على الرغم من أنها تعرف طبيعة عملي جيداً حتى قبل الزواج وطالما أفهمتها الموضوع لكن دون جدوى وكان الحل الوحيد هو الطلاق » !!

في حين تطلقت سلوى بعد أربعة أشهر من زواجها والسبب هو أنها كانت حاملا وصادفت أعراض الوحم أنها كرهت زوجها (توحمت عليه) فكانت لا تطيق أن تجلس معه أو تشم رائحته وكلما حاول التقرب منها تبدأ بالتقيؤ .. ولكنه للأسف لم يفهم أن ما يحدث هو خارج عن إرادتها بل فسر الأمر على أنها تكرهه ولا تريده , فأوصلها إلى بيت أهلها ولحقت بها ورقة طلاقها !!

فشل المجتمع وسوء التربية

يقول الشيخ / أنيس الحبيشي (قاض شرعي) عن انتشار الطلاق بين المتزوجين عموماً وبين الشباب حديثي الزواج خصوصاً ، أن عدم القدرة الاقتصادية على مواجهة نفقات الزواج المستمرة وما يترتب عليه من توفير المسكن المناسب والحياة الكريمة للزوجة والأبناء هو عامل مهم يؤدي إلى الطلاق كما أن جهل الشباب (زوج , زوجة) يخلق جوا معدوم التفاهم والاحترام .. وهوناتج أساسا عن جهل الآباء وضعف تنشئة أبنائهم وبناتهم على احترام قيمة الزواج وضوابطه ومسؤولياته لتكون النتيجة في الأخير أزواجا غير مدركين لمكانة الأسرة وأهمية الاستقرار الأسري وبالتالي محاولة إنجاح مشروع الزواج والمحافظة عليه وخاصة إذا نتج عنه أطفال ..و عدم الصبر والقناعة بين الزوجين وتقدير كل منهما الآخر وإعانته على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه يؤدي إلى فشل الحياة الزوجية إضافة إلى العديد من الأسباب المؤدية إلى الطلاق والتي يمكن أن نتلافاها منذ البداية.

ويضيف الحبيشي أن لكل مشكلة أسبابا ونتائج وأي نتائج يمكن أن يتحمل الإنسان تبعاتها ولكن الكارثة عندما تكون هذه النتائج سبب رئيسيا في تدمير الأسر وخراب البيوت وخلق البغضاء بين الناس وتدمير أطفال لا ناقة لهم في الأمر ولا جمل ينشؤون مشتتين بين أبوين يكره كل منهما الآخر وبين بيت الأب وبيت الأم وبين زوجة أب وزوج أم قليلاً ما يتقون الله .. فما ذنب هؤلاء الأطفال سوى طيش وحماقة أبويهم لينتج مجتمع فاشل اجتماعيا ومليء بالعقد والمشاكل التي لا تنتهي.

إحصائيات مخيفة

تذكر الإحصائيات الرسمية أن عدد حالات الزواج على مستوى محافظات الجمهورية في العام 2007م بلغت (65,035) حالة زواج قابلتها (3880) حالة طلاق بنسبة 6 ٪ من عدد حالات الزواج. أما في مدينة عدن فبلغ عدد حالات الزواج خلال العام 2007م (2200)حالة زواج قابلتها (468) حالة طلاق فيما ارتفع العدد في العام 2008م ليصل إلى (3476) حالة زواج قابلتها (970) حالة طلاق .

كما أشارت الإحصائيات الى أن اغلبها حالات طلاق نهائي فيما عدا نسبة 10٪ يتم الصلح بين الأزواج ويفسخ عقد الطلاق ...

وهذه الظاهرة لا تشمل اليمن فقط بل عدة دول عربية، حيث أكد الدليل الإحصائي لوزارة العدل السعودية أن مجموع عقود الزواج بالمملكة العربية السعودية بلغ (64.339) عقدا خلال العام الماضي ، يقابلها (15.697) حالة طلاق ما يعني أن نسبة الطلاق في المملكة تبلغ 24٪ ، بمعنى أن كل ثلاث حالات زواج تقابلها حالة طلاق.

أما الكويت فتشهد وصول نسبة الطلاق إلى 35 ٪ أي يحدث طلاق كل ساعتين و45 دقيقة.

ويكشف الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء المصري عن ارتفاع عدد المطلقات إلى مليون و495 ألف مطلقة بنسبة 5.34 ٪ في السنة الأولى من الزواج، و5.12 ٪ في السنة الثانية.. وأكد أن مصر تشهد حاليا حالة طلاق كل ست دقائق بمعدل 240 حالة طلاق يوميا.

فيما أشارت دراسة تناولت الطلاق في المجتمع القطري إلى وجود 319 حالة طلاق مقابل 978 حالة زواج، وأن أكبر نسبة من المطلقات حوالي 34.72 ٪ تتركز في الفئة العمرية من 20 إلى 24 عاما.

كما أوضحت الإحصاءات أن حالات الطلاق بمدينة الرباط المغربية تصل إلى 23 ٪ من حالات الزواج وترتفع هذه النسبة قليلا في مناطق أخرى بالمغرب. والأمر لا يختلف كثيرا في الإمارات أو المملكة الأردنية.

فلسفة الزواج

ويرى الأختصاصيون أن فلسفة الزواج الحديث لا تقوم على حب الاحتفاظ بالزوج فالتنشئة الأسرية قاصرة عن الفهم الصحيح للزواج وقدسيته وقصور الوعي الديني وفقدان جوهر الزواج وهو الحب والتقدير والتضحية.

كما أن سوء الاختيار وراء حالات الطلاق فطرفا الزواج (الزوج والزوجة) يختار الآخر لذاته فقط وهو متخيل أن هذا الشريك موجود لتلبية حاجاته فقط وانه سيظل على حاله دون تغير وان الحياة ستستمر مثل أيام الخطوبة وقبل الزواج ولكن للأسف هذا اعتقاد خاطئ فلكل مرحلة ظروفها فكلام الحب والرومنسية يتحول إلى واجبات وحقوق وأفعال ومسؤوليات وأعباء أسرة وأطفال ونفقات بيت مفتوح وهكذا يصطدم كل طرف بواقع الحياة الزوجية وأعبائها التي لم يكن يعلم عنها شيئاً لينهزم عند أول امتحان شر هزيمة وهذا يؤكد أننا يجب أن نعود للزواج العائلي فالاهتمام ببيئة الزوج أو الزوجة مهم فيجب علينا أن نختاره مع عائلته أو نختارها مع عائلتها ويجب أن يكون هناك تكافؤ بين الزوجين من الناحية الاقتصادية ومن الناحية العمرية ومن الناحية العلمية والفكرية أيضا .

ومن الأسباب الجوهرية للطلاق "تدليل الأبناء" والزواج في سن صغيرة بحيث يكون سهلا عليه الزواج بمساعدة والديه وبالتالي يسهل عليه الطلاق فهو لم يتعب في الزواج ولم يتحمل مسئولية كما أن افتقاد القدوة وسطحية التفكير من أهم أسباب الطلاق فهو يرى أباه وأمه والمعاملة السيئة والتفرقة بين الولد والبنت.. وكل هذا وراء الطلاق السريع.

الدكتورة هدى علوي خلال افتتاحها الدورة التدريبية الخاصة بتمكين المرأة سياسيا :

أطالب المرأة باحترام ذاتها وقضيتها .. وتوظيف (الكوتا) لخدمة وصولها إلى المجالس المنتخبة

الترشيح والترشح للانتخابات من حقوق المرأة التي ضمنها الدستور

تبرز قضية النهوض بالمرأة وتمكينها كإحدى الأولويات في الخطاب الرسمي للدول ، وتكرس الحكومات في سياساتها العامة آليات تعزيز حقوق المرأة بشكل لا يتجزأ عن حماية حقوق الإنسان ، فتضع المؤسسات والهيئات المعنية الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية التي من شأنها جعل المرأة شريكاً فاعلاً في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وبالتالي اعتبارها عاملاً أساسياً في التنمية البشرية المستدامة كمنتجة ومستفيدة .

عرض / محمد فؤاد

الدكتورة هدى علوي

والحقيقة أن كثيرا من الدول قد حملت على عاتقها مهمة تسريع الجهود المبذولة التي تعمل على مساعدة المرأة لنيلها حقوقها وتحقيق مشاركتها الإيجابية حيث سعت السياسات الخاصة بتنمية المرأة في اليمن إلى التقليل من الفجوة الكبيرة بين المرأة والرجل وترجمة هذه المبادرات في دعم فرص تمكين المرأة ، فالبرامج الإنمائية التي تتبناها الحكومة منذ أكثر من خمس سنوات مقترنة ببرامج الإصلاحات الاقتصادية والإدارية تمثل الأساس العملي للمزيد من الاعتناء بأوضاع المرأة اليمنية بما يمكنها من المشاركة الواسعة وتحقيق الاندماج الاجتماعي على قدم المساواة مع الرجل.

في هذا السياق نستعرض ما تناولته الدورة التدريبية الخاصة بتمكين المرأة سياسيا التي نظمها مركز الدراسات لحقوق الإنسان بالتنسيق مع الدكتورة هدى علوي أستاذ القانون الجنائي المساعد – بكلية الحقوق جامعة عدن الأسبوع الماضي .

لشراكة فعلية بين الرجال والنساء

تعزيز التضامن بين النساء ونشر ثقافة احترام المرأة لذاتها وانتصارها لقضيتها، وممثلتها في المجالس المحلية أو البرلمان ، هذا ما دعت إليه الدكتورة هدى علوي - أستاذ القانون الجنائي المساعد – بكلية الحقوق جامعة عدن في ورقة عملها التي قدمتها خلال الدورة التدريبية الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة بالمحافظة وذلك في صباح الاثنين الماضي بمقر مركز دراسات حقوق الإنسان بعدن . ، مشددة في الوقت ذاته على ضرورة توظيفها لنظام (الكوتا) بشكل يخدم وصولها إلى المجالس المنتخبة" وأكدت في ورقتها "أن من حق المرأة الترشيح والترشح للانتخابات، باعتبار ذلك من الحقوق السياسية البارزة التي كفلها الدستور لضمان حق المرأة في ممارستها لحقوقها السياسية، ومساواتها بأخيها الرجل" باعتباره مبدأ يساوى فيه المواطنون عموما في الحقوق والواجبات العامة، حيث ينص الدستور في المادة (43) على أن " للمواطنين عموماً الحق في المشاركة السياسية وفي صنع القرار فأعطى لهم حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء .

المرأة وحقوقها الانتخابية

وتطرقت الدكتورة علوي خلال دورة "التمكين السياسي للمرأة في ضوء اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة " الى أن المادة السابعة من القانون تؤكد ضرورة قيام اللجنة العليا للانتخابات باتخاذ الإجراءات التي تشجع المرأة على ممارسة حقوقها الانتخابية".

وأشارت إلى الحق في تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات والانتماء إليها وذلك باعتراف الدستور للمواطنين ذكوراً وإناثا في المادة (58) وحق المرأة في تولي الوظائف العامة، التي قالت إنها تضمنت بموجب نص المادة السابقة "حق المرأة بالتمتع بشغل الوظائف العامة والسياسية والتنفيذية أسوة بالرجل".

وأوصت ورقة الدكتورة علوي" بضرورة رفع مستوى وعي النساء وتأهيلهن لخوض غمار السياسة من خلال احترامهن لهذه المكاسب الحقوقية والتمسك بها" .

وشددت في استعراضها للضمانات الدستورية للحقوق السياسية للمرأة التي كفلها الدستور اليمني من خلال مساواة المرأة بالرجل على "أهمية العمل على تذليل الصعوبات وإزالة العراقيل على أرض الواقع التي تعترض التطبيق الأمثل للحقوق السياسية للمرأة والمكفولة في الدستور والقوانين، وتدريب النماذج القيادية النسوية على أساليب إدارة الشؤون العامة وتقديم المشورة والتوجيه لهن في مجال المعارف السياسية وكيفية صناعة القرار".

توظيف (الكوتا) لخدمة وصول المرأة إلى المجالس

ودعت علوي في توصيات ورقتها المقدمة في افتتاح الدورة التي خصصت لتدريب 35 شابا وشابة بعدن إلى "تعزيز التضامن بين النساء ونشر ثقافة احترام المرأة لذاتها وانتصارها لقضيتها ، وبالتالي لممثلتها في المجالس المحلية أو البرلمان، والاستفادة من كل فرص الدعم الإيجابي لنجاح المرأة المرشحة في الانتخابات وتوظيف نظام (الكوتا) بشكل يخدم وصولها إلى المجالس المنتخبة" .

وأكدت خلال الدورة التي حضر جلسة افتتاحها الأخ عيسى الغايب – نائب رئيس جمعية البحرين والدكتورة سعادة القدسي – رئيسة ملتقى المرأة للتدريب والتأهيل، " ضرورة قيام تكتل مدني يدعو إلى تصحيح المفاهيم وتنقية الموروث الثقافي من الشوائب ، وتعزيز دور الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة" .

إيجاد شراكة فعلية بين الرجال والنساء

في الختام دعت علوي "إلى إيجاد التوازن في العلاقة بين أفراد المجتمع بعضهم ببعض ، على نحو يحقق شراكة فعلية بين الرجال والنساء تقوم على أساس من التكامل في الأدوار الوظيفية بينهم ، باعتبار أنهم معاً يشكلون دعامة أساسية لنمو المجتمع وازدهاره"..

عزيزتي المرأة العاملة .. لك حقوق كفلتها قوانين العمل تعرفي عليها ولا تهدريها بيدك